الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

17 **مارس** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

145شكوى لسعوديين في حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 04 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.alwatan.com.sa/article/1071351

تجمعية حقوق الإنسان **145**شكوى متعلقة بالأحوال الشخصية من سعوديين، بينما سجلت من الجنسية اليمنية 9 شكاوى، وبلغ عدد المصريين والسوريين المشتكين 8.

الشخص المتظلم منه

كان عدد الباكستانيين والمغاربة والفلسطنيين 4، بينما بلغ عدد الفلسطنيين 4، وواحد لكل من الأردنية والعراقية والموريتانية، وجنسيات أخرى 6، جميعها تتعلق بقضايا أحوال شخصية خلال 2019-2020.

وكانت القضايا متنوعة ما بين الشكوى من الأزواج، وشكوى من الزوجة والطليق والطليقة والابن والأب والإخوان وأهل الزوجة والأسرة.

نوع الشكاوى

أشارت الجمعية إلى أن قضايا الأحوال الشخصية هي ما يرد إليها من طلبات أو شكاوى متعلقة بحقوق لأحد الأفراد أو تتعلق بالطلاق، والخلع، والحضانة، والنفقة، والتعليق، والهجر، ونزع الولاية، أو الحرمان من رؤية الأولاد، ومن الميراث، أو عدم الاعتراف بالزواج.

تقريب الأشخاص

أكد المستشار القانوني محمد الغامدي أن جمعية حقوق الإنسان لها دور كبير في إيجاد حلول إيجابية لشكاوى الأحوال الشخصية، حيث تسهم أولا في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، وإزالة التظلم عن المشتكي.

غلب الشكاوى

وفي حالة تعثر ذلك، فأوضح «الغامدي» أن الأمر قد يصل للجهات القضائية، لإيجاد حل بين الطرفين، وأغلب شكاوى الأحوال الشخصية التي ترد لحقوق الإنسان أو لمحاكم الأحوال الشخصية تكون إما المطالبة بالنفقة أو الحضانة أو لعضل أو التسلط من أولياء الأمور على من هم تحت ولايتهم، وأغلبيتها تعود للتفكك الأسري وعدم وجود ألفة بين أفراد الأسرة الوحدة. وأضاف «الغامدي»: «لا بد على الجهات المعنية تكثيف التوعية عبر وسائل الإعلام بأهمية احتواء الأسرة أفرادها، وإيجاد حلول للمشكلات التي تقع داخل نطاقها دون تصعيدها، وإعطاء المتضرر حقوقه كما أمر بذلك الشرع.«

حسب المنطقة

الدمام = 39 شكوى
الرياض = 36 شكوى
مكة المكرمة = 35 شكوى
المدينة المنورة = 20 شكوى
عسير = 18 شكوى
القصيم = 11 شكوى
الجوف = 7 شكوى
جازان = 2 شكوى
الباحة = شكوى
الحدود الشمالية = شكوى
من خارج المملكة = شكوى
نجران وحائل وتبوك لم تسجل أي شكوى

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

بدء العمل في "خدمة تحسين العلاقة التعاقدية" عبر منصة "قوى"

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 04 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1875376

أعلنت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أن خدمة تحسين العلاقة التعاقدية بين العامل الوافد وصاحب العمل أصبحت متاحة أمام المنشآت والأفراد في "قوى."

ودعت كافة المنشآت في قطاع الأعمال إلى الاستفادة من مزايا هذه الخدمة، التي ستسهم في تحفيز المنشآت لجذب أفضل الكفاءات، والحد من الخلافات العمالية.

وتشمل المبادرة مجموعة من الخدمات الجديدة أهمها خدمة حرية التنقل الوظيفي التي تتيح للعامل الوافد الانتقال عند انتهاء عقد عمله من دون الحاجة لموافقة صاحب العمل، علمًا أن هذه الخدمة هي إحدى الخدمات التي توّفرها "قوى" والتي يزيد عددها على 85 خدمة، حيث تسهم هذه الخدمات في دعم قطاع الأعمال في النمو.

وتعد مبادرة "تحسين العلاقة التعاقدية بين أصحاب العمل والوافدين"، جزءاً من مبادرات التحول الوطني، التي تم تطويرها بالشراكة مع وزارة الداخلية، ومركز المعلومات الوطني، وبدعم عدة جهات حكومية أخرى. وتهدف إلى تعزيز تنافسية سوق العمل بالمملكة مع أسواق العمل العالمية، ورفع تصنيفه ضمن المؤشرات التنافسية الدولية، إضافة إلى رفع مستوى إنتاجية القطاع الخاص.

بالإضافة إلى هذه الخدمة، ستستفيد المنشآت من الخدمات الأخرى التي توفرها منصة "قوى" مثل خدمة المستشار الإلكتروني، التي تهدف إلى تقييم وضع المنشأة بشكل آلي، وخطة التوطين التفاعلية، لمساعدة المنشآت على التوطين بشكل متدرج ومنتظم، وخدمة حاسبة نطاقات التفاعلية، لمساعدة المنشآت على معرفة اشتراطات التوطين، إضافة إلى التنبيهات الاستباقية للمنشآت، بهدف تنبيه المنشآت بالإجراءات المهمة لتفادي التأخير أو المخالفات. وتشمل قائمة الخدمات التقرير الشهري للمنشآت، الذي يهدف إلى تعزيز التواصل بين أصحاب الأعمال والوزارة لرفع مستوى الالتزام بأنظمة العمل.

يذكر أن "قوى" هي الواجهة الجديدة لقطاع العمل وتعكس جهود وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في تطبيق أفضل الممارسات العالمية لتنظيم سوق العمل وتعزيز تنافسية المملكة في جذب المستثمرين بآليات عدة، أهمها إطلاق نافذة رقمية واحدة لخدمات الأعمال، وتسهيل كافة الإجراءات لتلبية احتياجات المستفيدين بشكل فوري.

خـادم الحـرمين يـوافـق على قرارات المجلس الصحي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 04 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1875484

صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - على عدد من القرارات التي اتخذها المجلس الصحي السعودي.

وشملت القرارات اعتماد منصة "صحة" منصة موحدة للتقارير الطبية وتبادلها بين القطاعات الصحية والجهات المعنية، وتكليف المركز الوطني للمعلومات الصحية بالتنسيق مع القطاعات الصحية لتصنيف التقارير وكيفية معالجتها، وعلى التزام القطاعات الصحية بتطبيق الآلية الموحدة للاستبدال والإحلال للأدوية المعدة من الهيئة العامة للغذاء والدواء.

كما شملت قيام مجلس الضمان الصحي التعاوني بدراسة إضافة خدمات الرعاية الصحية المنزلية ضمن المنافع التي تغطيها وثيقة الضمان الصحي التعاوني مع إعطائها أولوية في الدراسة، والموافقة على اعتماد مبادرات الخطة التنفيذية لمشروع الاستفادة من الأجهزة والمعدات الطبية ذات التكلفة العالية التي ورد فيها أدوار محددة للقطاعات الصحية المقدمة للخدمة والجهات التشريعية من أعضاء المجلس الصحي السعودي بالإضافة إلى شركة (نوبكو)، وتضمنت مؤشرات أداء مرحلية.

وينبثق برنامج الاستفادة من الأجهزة والمعدات الطبية ذات التكلفة العالية من استراتيجية الرعاية الصحية في المملكة، ويعد إحدى مبادرات المجلس الصحي السعودي لتحقيق هدف "تحسين الكفاءة من الخدمات الصحية" من برنامج التحول الوطني 2020. ورفع الأمين العام للمجلس الصحي السعودي الدكتور نهار بن مزكي العازمي، الشكر والعرفان لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - على دعمه غير المحدود للقطاعات الصحية خدمةً للوطن والمواطن، مؤكداً أن الموافقة الكريمة تأتي تجسيداً للاهتمام بالقطاع الصحي في المملكة، وتسخير الإمكانات كافة للارتقاء بمستوى وجودة أداء الخدمات الصحية.

وأعرب عن شكره لمعالي وزير الصحة رئيس المجلس الصحي السعودي الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة وأعضاء المجلس على اهتمامهم ودعمهم المتواصل للأمانة العامة للمجلس والمراكز الوطنية التابعة لها، تحقيقاً لتطلعات القيادة الرشيدة وخدمة للمواطنين والمقيمين في المملكة.

أول لقاء تنفيذي لتطوير مجال الإعاقة في عسير

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 04 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722934

المدينة - ابها
نظمت هيئة تطوير منطقة عسير أمس الأول اللقاء التنفيذي الأول لتطوير مجال الإعاقة في منطقة عسير، بحضور ممثلي الجهات الحكومية ذات العلاقة، وعدد من المؤسسات الأهلية في المنطقة.
وناقش المشاركون خلال اللقاء حقوق ذوي الإعاقة والدعم الأسري لهم, والخدمات الصحية والتعليمية والتوظيف والوصول الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة, بما يتناسب مع أهداف التنمية المتجددة.

»الجوازات": الاستبعاد لعدم تجديد ٠هوية مقيم" للمرة الثالثة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 04 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722931

المدينة - جدة
أوضحت المديرية العامة للجوازات أن غرامة عدم تجديد «هوية مقيم» للمرة الثالثة هي الإبعاد عن المملكة، مؤكدة في تغريدة لها على حسابها في «تويتر» أنَّ عدم تجديد هوية مقيم لأول مرة توجب غرامة قدرها 500 ريال، وفي المرة الثانية 1000 ريال.
وإذا تكرر الأمر لثالث مرة كانت العقوبة الإبعاد عن المملكة.
وأوضحت «الجوازات» أنَّ مدة صلاحية بطاقة «هوية مقيم» خمس سنوات من تاريخ الإصدار، وتجدد سنويًا إلكترونيًا، عبر منصة «أبشر» التابعة لصاحب العمل.

«النيابة»: انتهاك حرمة المساكن جريمة تستوجب التوقيف

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 04 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722929

المدينة - جدة
حذرت«النيابة العامة» من انتهاك حرمة المساكن بالدخول إليها بغرض الاعتداء على النفس أو المال أو العرض، وكشفت أن عدم تنازل صاحب الحق الخاص عن مرتكب الجريمة يصبح الأخير بموجبها مرتكباً لإحدى الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف.

11مهمة لـ "منصة قوى" لتنظيم سوق العمل وتطويره

خدمات فورية للمستفيدين.. و "الموارد" تطالب بالتسجيل

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 04 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722908

سعيد الزهراني -الطائف
دعت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية كافة المنشآت إلى التسجيل في منصة «قوى» الجديدة باعتبار أنها الواجهة الجديدة لتنظيم سوق العمل وتطويره على عدة أصعدة أهمها تقديم الخدمات بشكل فوري للمستفيدين، و تتيح الوصول إلى جميع خدمات قطاع العمل، وبنفاذ موحد،وتعمل المنصة على تحسين تجربة المستخدم وتسريع الإجراءات والآليات المتبعة لتكون نقطة التقاء بين المنشآت والعاملين في القطاع الخاص.وذلك للرفع من قيمة الخدمات التي تقدمها لأصحاب المصالح داخليا وخارجيا.
وسعياً منها لتقديم أداء أفضل,و السعي للمساهمة الفعالة في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وتحتوي المنصة على العديد من المهام المتنوعة التي ستسهم في الارتقاء بالأداء في قطاع القوى العاملة وتنظيم سوق العمل.
مهام المنصة الجديدة الـ 11
-توفير أداة تفاعلية لصاحب المنشأة لمتابعة سير تقدم منشأته في رفع التوطين قبل نهاية فترة السماح من نطاقات
-ملف الفرد: مصدر رئيسي لمسيرة المواطنين والمقيمين المهنية، يحتوي على العديد من المعلومات الموثقة.
-التأشيرات المهنية الفورية: تمكن المنشآت من طلب وإصدار تأشيرات العمالة المهنية. الخدمة مخصصة للمنشآت المحققة لنسب توطين مرتفعة والملتزمة بأنظمة العمل.
-إصدار التأشيرات المهنية والمؤقتة بشكل فوري (بدون تأييد) للمنشآت القائمة والمنشآت حديثة التأسيس- إصدار التأشيرات النسائية بشكل فوري - إصدار تأشيرات زيارة العمل المؤقت -إصدار تأشيرات المهن المتخصصة بدون تأييد
-تنظيم البيئة الداخلية في المنشآت من خلال اعتماد لوائح تنظيم العمل إلكترونياً
-خدمة تأشيرة زيارة العمل المؤقت: تمكن المنشأة من استقدام عامل لمدة ثلاثة أشهر دون الحاجة لاستخراج إقامة ورخصة عمل.ويُسمح لحاملها العمل في المملكة لمدة 90 يوما بدخول متعدد
-إصدار شهادة السعودة: خدمة لإصدار شهادة السعودة عند الطلب وذلك من أجل إيضاح مدى تحقيق المنشأة لنسب

التوطين المطلوبة وفقاً لبرنامج نطاقات.
-إصدار وتجديد رخص العمل: تمكن أصحاب الأعمال من إصدار أو تجديد رخص العمل للموظفين الوافدين
-تغيير مهنة موظف مقيم: تمكن المنشأة من التقدم بطلب تغيير مهنة الموظف المقيم الذي يعمل لديها لتطابق العمل الذي يقم به في المنشأة
-خدمة نقل خدمات موظف: تمكّن المنشآت من تقديم طلب نقل خدمة موظف مقيم إليها من صاحب عمل آخر أو بين منشآت الرقم الموحد.
-مؤشرات العمل:تتيح للمنشآت الاطلاع على أداء المنشأة عن طريق قياس عدة معايير أهمها (نسبة التوطين، متوسط أجور السعوديين، متوسط الاستدامة الوظيفية(
-المستشار الإلكتروني لأصحاب الأعمال يقوم بعرض عدد من المؤشرات الحيوية التي تهم صاحب المنشأة
-خدمة إدارة الصلاحيات للمنشآت القدرة على إضافة مستخدمين مفوضين لإدارة حساب المنشأة
-التقرير الشهري للمنشآت: مشاركة تقرير شهري مفصل لحالة المنشأة مع أصحاب الأعمال حول أداء بيانات منشآتهم.
-برنامج أجير: تهدف إلى تنظيم العمل المؤقت و تيسير الوصول إلى القوى العاملة المتواجدة في المملكة

أكد أهمية تمديد حظر السلاح على إيران جراء دعمها مليشيا الحوثي الإرهابية

مجلس الوزراء: الموافقة على نظام التخصيص

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 4 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2061766

عقد مجلس الوزراء جلسته أمس (الثلاثاء) ـ عبر الاتصال المرئي ـ برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء.
وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين، مجلس الوزراء، على فحوى الرسالة التي بعثها لأخيه سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، وما تضمنته من تأكيد على العلاقات الراسخة بين البلدين والشعبين الشقيقين.
ثم استعرض المجلس مجمل المحادثات والمشاورات التي أجراها ولي العهد مع دولة رئيس وزراء جمهورية الهند ناريندرا مودي، والمبعوث الخاص لرئيس روسيا الاتحادية لشؤون التسوية السورية إليكسندر لافرينتييف، ووزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، وما تضمنته من استعراض العلاقات الثنائية وسبل دعمها وتطويرها، وبحث مستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية، وتنسيق الجهود المبذولة تجاهها بما يعزز الأمن والاستقرار.
دعم الحل السياسي
جدد مجلس الوزراء التأكيد على أهمية استمرار دعم جهود حل الأزمة في سورية، وإيجاد مسار سياسي يُضيف إلى تسوية واستقرار الوضع فيها، بما يكفل أمن شعبها ويحميه من المنظمات الإرهابية والمليشيات الطائفية التي تعطل الوصول لحل حقيقي.
وأكد المجلس دعم المملكة لجهود المبعوث الأممي في اليمن للوصول إلى وقف شامل لإطلاق النار والبدء بعملية سياسية شاملة وفق المرجعيات الثلاث، والتأكيد على أهمية تمديد حظر السلاح على إيران، في ظل استمرارها في تزويد مليشيا الحوثي الإرهابية بالأسلحة المتطورة والطائرات المسيرة التي تُستخدم في إرهاب اليمنيين، واستهداف المدنيين والأعيان المدنية في المملكة بطريقة متعمدة وممنهجة.

احترام سيادة الدول
أعرب المجلس عن تأييد المملكة للجهود الدولية الرامية لضمان عدم تطوير النظام الإيراني منظومة الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية، ولجعل منطقة الخليج العربي خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، واحترام استقلال وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
وعبر المجلس عن تهنئة المملكة لدولة ليبيا الشقيقة حكومةً وشعباً بمناسبة منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية، ودعمها للجهود الموصلة إلى حل سياسي للأزمة، والتطلع إلى أن تحقق هذه الخطوة الأمن والاستقرار والتنمية فيها، والمحافظة على وحدتها وسيادتها، وتمنع التدخل الخارجي الذي يعرّض الأمن الإقليمي العربي للمخاطر.
الحد من انتشار كورونا
تناول المجلس مستجدات جائحة كورونا محلياً ودولياً، وآخر ما سجلته الإحصاءات والمؤشرات ذات الصلة، في ظل الجهود المبذولة للسيطرة على التذبذب في منحنى الإصابات، واستمرار التوسع في حملة التطعيم، وتدشين المزيد من مراكز اللقاح في مختلف مناطق المملكة، وذلك للحفاظ على صحة المواطنين والمقيمين وسلامتهم والحد من انتشار الفايروس، والتسهيل عليهم للتطعيم باللقاحات المعتمدة التي أظهرت حماية عالية من الإصابة ومأمونية كبيرة.
واطلع المجلس على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها.
الموافقة على نظام التخصيص
الموافقة على انضمام المملكة إلى البروتوكول المكمل لاتفاقية (لاهاي الدولية) الخاصة بقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات.

مصادر عكاظ: للمحكومين طلب إيقاع عقوبة بديلة عن الجلد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 4 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2061769

علمت «عكاظ» من مصادرها عن صدور توجيهات عليا للمحاكم بأن من صدر له حق خاص يقضي بجلد المدعى عليه فللمحكوم له التقدم للمحكمة مصدرة الحكم بالنظر في إيقاع عقوبة بديلة عن الجلد. وكشفت المصادر أن من اكتسب الصفة القطعية من الأحكام الصادرة بعقوبة الجلد تعزيراً بعد تاريخ صدور المبدأ سواء في الحق العام أو الخاص فللمدعي العام أو المحكوم له بالحق الخاص التقدم للمحكمة مصدرة الحكم بطلب النظر في إيقاع عقوبة بديلة عن الجلد. وفي جميع الأحوال يكون الحكم بإيقاع عقوبة بديلة خاضعاً لدرجات التقاضي وما تقضي به الأنظمة والتعليمات.

ونقلت المصادر عن رئيس المحكمة العليا توجيهه بعدم تنفيذ أي حكم بعقوبة الجلد تعزيراً للحق العام أو الخاص مهما كان تاريخ اكتسابه الصفة القطعية. وفيما يخص ما اكتسب الصفة القطعية من الأحكام الصادرة بعقوبة الجلد تعزيراً قبل تاريخ صدور المبدأ فالحق العام مشمول بالعفو.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

المركز الوطني للتخصيص: النظام يوزع المسؤوليات والمخاطر بين الحكومة والقطاع الخاص

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 04 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.aleqt.com/2021/03/17/article_2051841.html

قال الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتخصيص المهندس ريان نقادي بمناسبة صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على نظام التخصيص، إنه جرى تطوير نظام التخصيص لرفع مساهمة القطاع الخاص في المشاريع الحكومية، وتمكين توزيع المسؤوليات والمخاطر بين الحكومة والقطاع الخاص، والتخفيف على الميزانية الرأسمالية للحكومة، وتنظيم جميع الأنشطة والإجراءات المُتعلقة بتنفيذ مشاريع التخصيص والإشراف عليها، ومتابعتها، ومراقبتها، إضافة إلى رفع مستوى شفافية وعدالة ونزاهة الإجراءات المرتبطة بعقود التخصيص.

إلى ذلك، أوضح نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والتنظيمية في المركز الوطني للتخصيص سلطان القحطاني أن منهجية تطوير نظام التخصيص تضمنت النظر إلى التجارب الدولية والمحلية والاستفادة من أفضل الممارسات المعمول بها، والاستناد إلى الخبرات المكتسبة من خلال تنفيذ مشروعات تخصيص ناجحة حققت مستهدفات التخصيص خلال الأعوام الماضية، والاستعانة بالدروس المستفادة من التجارب السابقة لمشروعات التخصيص التي واجهت عدداً من التحديات التي أظهرها التطبيق العملي، كما روعي خلال تطوير النظام العمل على تطوير السياسات العامة للنظام لإيجاد منظومة حوكمة لمشاريع التخصيص بالمستوى المناسب وبما يسهم في تنفيذ المشاريع بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، والتركيز على تمكين تنفيذ المشروعات ذات الأثر الاقتصادي العالي، وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 عبر نظام التخصيص من خلال رفع كفاءة الإنفاق، وتحقيق التنوع الاقتصادي، وتحقيق التنمية الشاملة، وزيادة قدرة الاقتصاد التنافسية لمواجهة التحديات والمنافسة الإقليمية والدولية، وخلق واستحداث فرص وظيفية جديدة للمواطنين.

ولفت القحطاني الانتباه إلى أن أهداف نظام التخصيص تتضمن التوسع في عدد مشروعات التخصيص المنفذة في المملكة، وتحفيز القطاع الخاص وإيجاد بيئة استثمارية تمكن المستثمر المحلي والدولي من المشاركة في فرص التخصيص المطروحة، وبذات الوقت رفع مستوى كفاءة الأصول ذات الصلة بمشروعات التخصيص، وتحسين مستوى إدارتها. وإن النظام يراعي مشروعات التخصيص من منظور القطاع الخاص والمستثمرين، ويقدّم النظام حزمة واسعة من الضوابط النظامية التي تعزز ثقة المستثمرين في عملية طرح مشروعات التخصيص، وتؤكد على إنفاذ عقود التخصيص وما أُتفق عليه بين أطراف العقد، وتكفل معالجة الالتزامات المالية المترتبة على عقود التخصيص في الميزانية العامة للدولة على المدى البعيد، كما يتيح نظام التخصيص التعامل مع التحديات الخاصة التي تواجهها مشروعات التخصيص في المملكة ، وضبط مشاركة القطاع العام في شركة مشروع التخصيص دون الإخلال بمستهدف التوسع في إشراك وتمكين القطاع الخاص, وفي الجانب الاجتماعي؛ سيسهم في تحسين مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن والمقيم، ويقدم النظام إطاراً نظامياً يضمن دراسة الآثار الاجتماعية لمشروع التخصيص قبل السير بإجراءات تنفيذه.

يذكر أن هناك فرصاً ومبادرات للتخصيص سيتم طرحها وتعد رافداً جديداً في اقتصاد المملكة من خلال تخصيص بعض الخدمات الحكومية وإتاحتها أمام القطاع الخاص المحلي والدولي في ستة عشر قطاعاً حكومياً مستهدفًا بالتخصيص، وبما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة مساهمة القطاع الخاص من 40 % إلى 65 % من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل المركز الوطني للتخصيص على حزمة من المبادرات والمشروعات التي تستهدف تحقيق رؤية المملكة 2030.

ويعمل صندوق التنمية الوطني على تأسيس صندوق البنية التحتية الوطني الذي سيعمل على تسريع تنفيذ مشروعات البنية التحتية في المملكة من خلال تسهيل مشاركة القطاع الخاص في هذه المشروعات, كما وسيكون دور صندوق البنية التحتية

الوطني مكملًا لدور المركز الوطني للتخصيص من خلال تقديم الدعم التمويلي لمشروعات البنية التحتية لزيادة مشاركة القطاع الخاص.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

بنك التنمية يقدم 13 مليار ريال لـ 300 ألف امرأة .. زيادة لمستفيدات 400 ٪ في 3 أعوام

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 26 رجب ثاني 1442هـ - 10 مارس 2021م
https://www.aleqt.com/2021/03/09/article_2046451.html

»الاقتصادية» من الرياض
قدم بنك التنمية الاجتماعية الدعم والتمكين للمرأة السعودية عبر عدد من البرامج والخدمات، حيث فاق تمويل البنك للسيدات 13 مليار ريال، لأكثر من 300 ألف سيدة، تلك الأرقام، التي حققها البنك في دعم المرأة أسهمت في نمو عدد المستفيدات 400 في المائة خلال الأعوام الثلاثة الماضية، ليواصل البنك تحقيق النجاحات والإنجازات في مجال تعزيز دورها التنموي.
وأكد البنك أنه يولي المرأة اهتمامه الكبير، الذي ينبثق من اهتمام وحرص القيادة وما تقوم به من مبادرات لزيادة إسهامات المرأة في المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والتشجيع على العمل، فضلا عن تمكين المرأة وتعزيز دورها القيادي في القطاعات.
وبهذه المناسبة، استعرض البنك الدور، الذي يلعبه في دعم المرأة السعودية من خلال ما يقدمه من برامج وخدمات ومبادرات مالية وغير مالية بهدف تحقيق غايات البنك وتوجهاته في برامج الحماية الاجتماعية والاكتفاء والإنتاج وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل بما يحقق الشمول المالي والاجتماعي.
ولم يقتصر دعم البنك للمرأة على التمويل والإقراض، بل شمل تقديم الخدمات غير المالية كخدمات الاحتضان والتدريب وبناء القدرات، من خلال إدارة التمكين والتنمية وحاضنات الأعمال والمنتجات ومركز دلني للأعمال، وكذلك بالتعاون مع مراكز تأهيل رائدة، ليبلغ عدد المستفيدات من هذه البرامج 60 ألف مستفيدة في جميع مناطق المملكة، وتأتي هذه الجهود في ظل تقديم الدعم والتمكين للمرأة واستثمار قدراتها، وفقا لـ"رؤية المملكة 2030".

تطوير البيئة التشريعية.. خطوة رئيسة نحو التنمية الشاملة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 04 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1875446

د. إبراهيم النحاس

إن هذه الخطوة الوطنية الجبّارة في مجال تطوير البيئة التشريعية تُعبر صراحةً عن قيادة كريمة وحكيمة عُرف عنها العمل لعزة الوطن، والإنجاز لرفاهية المواطن، والمتابعة الدائمة لحفظ حقوق الإنسان..

في 8 فبراير 2021م تناقلت وتداولت -على نطاق واسع جداً- وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية خبراً رئيساً في المملكة يتعلق بتطوير منظومة التشريعات المتخصصة. وأهمية هذا الخبر تأتي من نقطتين رئيستين: النقطة الأولى تتمثل في أن هذا الخبر يتعلق بتطوير البيئة التشريعية بما يتماشى مع تقدم وتطور المجتمع في جميع المجالات، وبما يتوافق مع المكانة الكبيرة التي تحظى بها المملكة على المستويات الدولية، وبما يحقق الأهداف والغايات السَّامية لرؤية المملكة 2030؛ أما النقطة الثانية فتأتي أهميتها وعلو مكانتها من مكانة ورمزية الشخصية التي أعلنت ذلك الخبر الوطني وهو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله-. فبالإضافة لكونه رمزاً سياسياً ووطنياً، وولياً للعهد، وقائداً للرؤية؛ فهو أيضاً رجُل وطني درس القانون والأنظمة، وعرف آلية وطريقة إصدار الأنظمة واللوائح والتشريعات، ومارس العمل في المجالات التشريعية والقانونية، ويعلم يقيناً، وعلى جميع المستويات، أهمية تطوير البيئة التشريعية. ولعل المعاني السَّامية التي تضمنها تصريح سمو ولي العهد تؤكد أهمية هذه الخطوة التنموية المهمة جداً في المجالات التشريعية والقانونية، وتدلل على حكمة القيادة وبعد النظر الذي تميزت وتتميز به على المستويات كافة؛ ومن ذلك قوله -وفقه الله-، في التصريح الذي بثته واس، التالي: "إن المملكة العربية السعودية تسير وفق خطوات جادّة في السنوات الأخيرة نحو تطوير البيئة التشريعية، من خلال استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وتُرسِّخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق الإنسان وتحقّق التنمية الشاملة، وتعزّز تنافسية المملكة عالمياً من خلال مرجعياتٍ مؤسسيةٍ إجرائيةٍ وموضوعيةٍ واضحةٍ ومحددةٍ. (وأضاف سموه) أن مشروع نظام الأحوال الشخصية، ومشروع نظام المعاملات المدنية، ومشروع النظام الجزائي للعقوبات التعزيرية، ومشروع نظام الإثبات، ستُمثِّلُ موجة جديدة من الإصلاحات، التي ستُسهم في إمكانية التنبؤ بالأحكام ورفع مستوى النزاهة وكفاءة أداء الأجهزة العدلية وزيادة موثوقية الإجراءات وآليات الرقابة، كونها ركيزة أساسية لتحقيق مبادئ العدالة التي تفرض وضوحَ حدود المسؤولية، واستقرار المرجعية النظامية بما يحدّ من الفردية في إصدار الأحكام. (وأشار سموه إلى أن) عدم وجود هذه التشريعات أدّى إلى تباينٍ في الأحكام وعدم وضوح في القواعد الحاكمة للوقائع والممارسات، ما أدّى لطول أمد التقاضي الذي لا يستند إلى نصوص نظامية، علاوة على ما سبَّبهُ ذلك من عدم وجود إطار قانوني واضح للأفراد وقطاع الأعمال في بناء التزاماتهم. (وأضاف سموه) رُئي إعداد مشروعات تلك الأنظمة الأربعة، مع الأخذ فيها بأحدث التوجهات القانونية والممارسات القضائية الدولية الحديثة، بما لا يتعارض مع الأحكام الشرعية، ويراعي التزامات المملكة فيما يخصُّ المواثيق والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها"...

وبعيداً عن الحديث في الأبعاد والأهداف والغايات السَّامية التي جاءت في تصريح سمو ولي العهد كون ذلك حقاً مكتسباً لذوي الاختصاص في مجال علم الشريعة والأنظمة والقانون وطلاب العلم في كليات وأقسام الشريعة والحقوق والقانون، فإن الذي يجب الإشارة إليه والتأكيد عليه هو أن هذه الخطوة الوطنية الجبّارة في مجال تطوير البيئة التشريعية تُعبر صراحةً عن قيادة كريمة وحكيمة عُرف عنها العمل لعزة الوطن، والإنجاز لرفاهية المواطن، والمتابعة الدائمة لحفظ

حقوق الإنسان في الصحافة

حقوق الإنسان. لقد عبر تصريح سمو ولي العهد -وفقه الله- بخصوص تطوير البيئة التشريعية عن شخصية عظيمة تعمل ليل نهار في سبيل تنمية وتطوير وبناء المجتمع والارتقاء بمكانة الدولة، وتسعى لتحديث تشريعاتها وأنظمتها وقوانينها، وتعمل على تهيئة بيئة تشريعية وقانونية تساهم في تشجيع القطاعات الصناعية والاستثمارات الدولية، وتحرص على توفير بيئة حقوقية تحمي الإنسان وتحافظ على كرامته ومكتسباته على كل المستويات.

وإننا عندما نتحدث هنا بكل اعتزاز وفخر ومهابة عن تصريح ولي العهد -وفقه الله- بخصوص تطوير البيئة التشريعية، فإننا نستذكر بكل وفاء وإخلاص وولاء جميع تصريحاته وكلماته وأقوله الكريمة مُنذُ أن تولى مسؤولياته القيادية في الدولة التي أعلن من خلالها عن رؤيته الشاملة وتطلعاته الطموحة الهادفة لتحقيق تنمية شاملة تحقق رضا الوطن والمواطن، وترتقي بمكانة المملكة بين الأمم. فإذا اعتبرنا تطوير البيئة التشريعية خطوة مهمة جداً نحو تحقيق التنمية الشاملة، فيجب أن نتذكر أن هناك خطوات مهمة جداً حققتها سياسة ولي العهد -وفقه الله- ومنها المحافظة على أموال ومقدرات ومكتسبات الدولة، ومحاربة الفساد والمفسدين، وتطوير قطاعات السياحة والترفيه والبنية التحتية، وتنويع مصادر الدخل، وجذب الاستثمارات الدولية النوعية، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية في مجال الأعمال والتأهيل والتدريب لأبناء المملكة ليتمكنوا من المنافسة على الوظائف والأعمال النوعية، بالإضافة للكثير من الإنجازات الوطنية الجبَّارة في جميع المجالات وعلى كل المستويات.

وفي الختام من الأهمية القول إن الأعمال العظيمة والجبَّارة والمستمرة التي يقوم بها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- في سبيل عزة الوطن والمواطن وتحقيق التنمية الشاملة تجد لدى جميع أبناء المملكة التقدير والوفاء والإخلاص والولاء العظيم، وتجعل منه رمزاً وقائداً سياسياً على المستوى الدولي، وسيشهد له التاريخ بما يُحقق من إنجازات عظيمة ومتعددة تعود بنفعها العظيم، ليس فقط على الوطن والمواطن، وإنما على شعوب ودول المنطقة والعالم.

الحد من انتشار الحيوانات الضالة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 04 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722935

إبراهيم محمد باداود

تعاني بعض مدن المملكة من انتشار الحيوانات الضالة في بعض أحيائها وخصوصاً الكلاب والقطط الضالة، ومن أهم عوامل جذب تلك الحيوانات للدخول للتجمعات السكنية هو التوسع العمراني لأماكن كانت تتواجد فيها تلك الحيوانات الضالة، إضافة إلى قلة توفر مصادر الغذاء الطبيعية لتلك الحيوانات مما يجبرها للبحث عن غذائها داخل التجمعات السكنية وخصوصاً عند أماكن المخلفات والتي عادة ما تكون موجودة بجوار المنازل والمتاجر والمطاعم والتي يمتد نشاطها لساعات متأخرة من الليل، كما أن هناك بعض الاستراحات والمزارع المنتشرة في بعض الضواحي والتي تفتقد إلى الحواجز مما يسهل على تلك الحيوانات الضالة الدخول لها.

في العام الماضي شهدت الأحساء مصرع طفل من خلال إصابته بجروح وكدمات في أنحاء متفرقة من جسمه نتيجة مهاجمة مجموعة كلاب ضالة له داخل إحدى المزارع، ومساء الجمعة الماضي شهدت الرياض فاجعة أخرى تمثلت في افتراس خمسة كلاب ضالة طفلة لا يتجاوز عمرها أربع سنوات بعدما كانت مع أهلها في استراحة وخرجت من الاستراحة للحظات، فهاجمتها تلك الكلاب الضالة مما أدى إلى وفاتها.

الكثير اليوم وفي ظل جائحة كورونا يعمد إلى الخروج للتريض والمشي للأجواء المفتوحة سواء في ممشى أو في بعض الطرقات الواسعة وأثناء المشي يجد بعض تلك الحيوانات الضالة من كلاب أو قطط تمشي خلفه، في حين يجد البعض ممن يقودون السيارات العديد من تلك الحيوانات تجتاز الطرقات وبسرعة وقد يعمد أثناء تفادي الاصطدام بها إلى التسبب في حوادث مرورية.

الكلاب والقطط الضالة وغيرها من الحيوانات المؤذية قد نجدها في بعض المدن بشكل متزايد ولتلك الحيوانات أضرار

كبرى سواء في مهاجمة الكلاب للأفراد أو نقل الأمراض أو الإزعاج من خلال أصوات النباح خاصة في أوقات متأخرة من الليل مما يزيد خوف الأطفال أيضاً وكل تلك المخاطر تتطلب تحركاً وتنسيقاً من قبل العديد من الجهات المختصة للسيطرة على تلك الحيوانات الضالة والحد من أذاها مع مراعاة الرفق وعدم إيذائها أو القسوة عليها.

كاريكاتير

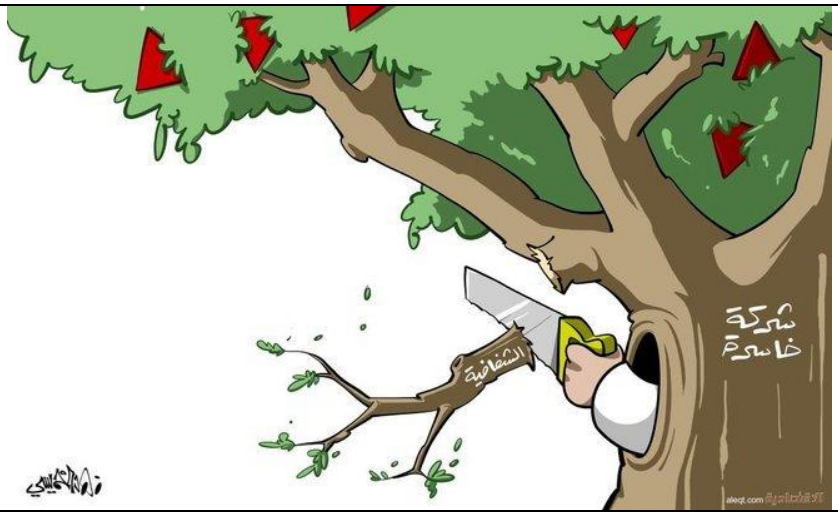

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاربعاء 04 شعبان 1442 - 17 مارس 2021م

https://www.aleqt.com/2021/03/17/article_2051856.html

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 04 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م

https://www.al-madina.com/article/722897